الأنباء
الاحد 20 ابريل 2014

«دعم العمالة» لا يملك بنكاً معلوماتياً دقيقاً ولا حلولاً لمشكلة المسرحين وهو أشبه ما يكون بماكينة الصرف الآلي

الدويسان: سلسلة من الإجراءات التصعيدية أولها الاعتصام إذا لم تحل مشكلة المسرّحين قبل 30 الجاري

أسامة دياب

أعرب رئيس تجمع المسرحين من القطاع الخاص خالد الدويسان عن استيائه من تجاهل قضية المسرحين والتي استمرت منذ عام 2009 إلى الآن، لافتا إلى أن القضية عاصرت 7 مجالس أمة و7 حكومات دون حلول شاملة وعادلة ومنصفة لفئة المسرحين على مدار 5 سنوات.

جاء ذلك في مجمل كلمته التي ألقاها خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد ظهر أمس في جمعية المحاسبين بعنوان «من المسؤول عن عدم حل قضية المسرحين؟».

خالد الدويسان متحدثا في المؤتمر الصحافي (هاني عبدالله)

وشدد الدويسان على أن المسرحين لا يريدون بدلا ماديا ولكن حلا شاملا لقضيتهم يضمن لهم وظيفة تحميهم وتحمي أسرهم من الضياع والتشتت، مستعرضا مع الحضور عددا من مواد الدستور التي تضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين مثل «المادة 8» والتي تنص على أن «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين»، وكذلك المادة 29 والتي تنص على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين»، وأخيرا «المادة 41» التي نصت على «لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه».

ولفت الدويسان إلى أن مشكلة المواطنين العاملين في القطاع الخاص تكمن في أنه لا توجد جهة يلجأون إليها في حال تعرضهم لأي مشكلة أو تعسف، وكشف الدويسان أن المؤتمر الصحافي بداية الانطلاق لسلسلة من الإجراءات التصعيدية الأخرى والتي تتم بالتشاور مع مجموعات أخرى أولها الاعتصام، معربا عن أمله في ألا يأتي 4/30، والذي يعتبر آخر موعد لصرف البدل، إلا وقد حلت مشكلة المسرحين.

وبين الدويسان أن برنامج دعم العمالة لا يملك بنكا معلوماتيا دقيقا ولا حلولا لمشكلة المسرحين وهو أشبه ما يكون بماكينة الصرف الآلي، مطالبا بإشراك تجمع المسرحين مع الجهات المعنية في وضع الحلول، موضحا أنهم لا يستهدفون المسرحين فقط ولكن حماية كل العاملين في القطاع الخاص وتوفير الأمان الوظيفي لهم وخصوصا أن الدولة مقبلة على خصخصة ستكون لها نتائج كبيرة.

أكد على أن برنامج إعادة الهيكلة احتضن المسرّحين منذ عام 2008

القصار: عدد المسرّحين حالياً 529 من أصل 2320 وتم توظيف 1450 وصرف لهم 22 مليوناً و200 ألف دينار حتى أبريل 2014

أسامة دياب

أكد مدير إدارة العلاقات العامة والاعلام في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، عبدالعزيز القصار أن البرنامج قام بمعالجة مشكلة المسرحين منذ عام 2008 وحتى اليوم وبدعم من مجلس الوزراء الموقر، حيث قام بإحتضان جميع من تسرحوا ودعمهم من خلال حوالي 7 قرارات للتمديد للمسرحين لأن الدولة ترعى أبنائها وتحافظ عليهم أينما كانوا بالقطاع الحكومي أو الخاص، حيث قامت بدعم العاطلين عن العمل بمن فيهم المسرحين من أعمالهم ومن خلال قانون التأمين ضد البطالة وقرارات مجلس الوزراء الموقر.

وأشاد القصار، بالشيخ محمد العبد الله، على اهتمامه ورعايته لإخوانه المسرحين، حيث قام بمتابعة أوضاعهم ودراسة كل السبل لإيجاد أفضل الحلول للتغلب على المشكلة الاقتصادية التي عانوا منها، كما حث معاليه البرنامج على إيجاد فرص وظيفية لهم خلال فترة تعامله مع هذا الملف.

عبدالعزيز القصار

البرنامج سيستقبل المسرحين الشهر المقبل من خلال قانون التأمين ضد البطالة بالتعاون مع مؤسسة التأمينات

وقال إن أكبر دول العالم تقدم الدعم للمسرحين لمدة ستة شهور فقط في حين أن الكويت مازالت تقدم لهم الدعم حتى اليوم وأن هناك من تم الصرف لبعض المسرحين لأكثر من 36 شهرا، وهو دعم متواصل طوال السنوات السابقة وهذا ما لا يحصل في أي دولة في العالم وقد تم توظيف عدد كبير منهم سواء بالقطاع الحكومي والخاص.

وقال إنه وبعد تاريخ 2014/5/1 سيتم استقبال المسرحين من القطاع الخاص من خلال قانون التأمين ضد البطالة بالتعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وسيقوم البرنامج باستقبالهم وعرض فرص وظيفية عليهم في القطاع الخاص.

وقال القصار إن البرنامج لا يألو جهدا في استحداث كل صور دعم العمالة الوطنية وحثها على العمل بالقطاع الخاص وتقديم كل أوجه الدعم للمواطن الكويتي لهذا فإن البرنامج يسعى لبذل الجهود والبحث عن كل الآليات لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية، وقال القصار إن ذلك يأتي تطبيقا لسياسات الدولة الرامية إلى تحقيق الاصلاح الاقتصادي ومواجهة ظاهرة البطالة حيث أخذ البرنامج على عاتقه المساهمة في تقديم العديد من اقتراحات القوانين والقرارات التي من شأنها تقديم الحلول المناسبة لمعالجة ظاهرة البطالة سواء لمن أنهيت خدماتهم في القطاع الخاص أو الباحثين عن عمل، حيث يسعى البرنامج من خلال هذه الاقتراحات إلى إيجاد أفضل الحلول للحد من ظاهرة البطالة ومن ذلك اقتراح البرنامج ابان الأزمة الاقتصادية لمشروع قرار يمنح المسرحين من القطاع الخاص بدل نقدي يساعدهم على مجابهة الظروف المعيشية، حيث صدر عن مجلس الوزراء الموقر قرارا بشأن ضوابط وشروط صرف ذلك البدل تحت رقم 675 لسنة 2009، وقد تضمن الصرف المادي لمن أنهيت خدماتهم اعتبارا من 2009/8/1 وحتى 2013/10/31 وان يستمر الصرف في 2014/4/30.

وقال القصار إن عدد المسرحين منذ بداية الأزمة الاقتصادية عام 2008 بلغ 2320 مسرحا وقد تم توظيف 1450 مسرحا، وقد بلغ إجمالي المبالغ التي صرفت لهم حتى أبريل 2014 22 مليونا و200 ألف دينار كويتي.

والجدير بالذكر أن عدد المسرحين ممن تم صرف مبالغ لهم الشهر الجاري أبريل 2014 بلغ 529 مسرحا فقط، وهذا ما يؤكد الجهود الذي يبذلها برنامج إعادة الهيكلة بناء على توجيهات الشيخ محمد العبد الله.

وأشار القصار إلى أن البرنامج تقدم أيضا بمشروع قانون للتأمين ضد البطالة لإيجاد معالجة دائمة ومستمرة لمن أنهيت خدماتهم بالقطاع الخاص والذي صدر عنه القانون رقم 101 لسنة 2013 بشأن التعويض ضد البطالة والمتضمن صرف ذلك التعويض حال استيفاء الشروط المنصوص عليها صراحة في ذلك القانون وفقا للضوابط الواردة به.

وأضاف القصار قائلا: كما تبنى البرنامج في مجال الباحثين عن عمل تقديم الدعم اللازم لهم سواء من خلال الصرف المالي أو تأهيلهم وتدريبهم لإيجاد وظائف تتناسب وقدراتهم وذلك في ظل أحكام قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2 لسنة 2001 والمتضمن الصرف لمدة 12 شهرا لمن تتوافر لدية الشروط الواردة في ذلك القرار، ولم ينته دور البرنامج عند ذلك الحد بل تعداه إلى اقتراح ضوابط وشروط لصرف المكافأة الاجتماعية المقررة للخريجين ولحين التحاقهم بالعمل، وهو ما تفضل بإصدار قرارا بأحكامه وضوابطه وزير التربية ووزير التعليم العالي والصادر برقم 80 لسنة 2013 متضمنا الصرف للخريجين ممن تتوافر فيهم شروط الصرف لحين الالتحاق بعمل وفقا للضوابط الواردة بهذا القرار.

«الكهرباء» تنشئ بنية تحتية للاتصالات والمراقبة بـ 20 مليون دينار

دارين العلي

تعمل وزارة الكهرباء والماء على جدول إنشاء البنية التحتية للاتصالات والمراقبة لمواقع الوزارة، حيث أدرجت ضمن مشاريعها للعام الحالي مشروعا بهذا الخصوص بكلفة تقديرية 20 مليون دينار في مواقع مختلفة.

وأوضحت مصادر مطلعة في الوزارة انه جار إعداد الأوراق والمستندات الخاصة بطرح المشروع خلال العام الحالي من خلال لجنة المناقصات باعتبارها الجهة المنوط بها طرح مشاريع الجهات الحكومية والوزارات لتتمكن الشركات المتخصصة من التنافس للفوز بالمشروع، لافتة إلى أن الوزارة خصصت مبلغ 750 ألف دينار كمصروفات للمشروع في مراحله الأولى. وبينت المصادر أن للمشروع أهمية قصوى للاستفادة من استخدام الأساليب المتطورة والحديثة لإدارة ومراقبة مراكز الاتصال والتحكم بكفاءة وفاعلية في مواقع مختلفة من محطات ومحولات وكيبلات والتأكد من أنها تعمل بشكل سليم وإصلاح أعطالها بأسرع وقت ممكن وتقليل فترة انقطاع التيار الكهربائي عن المستهلكين وبالتالي التقليل من تكلفة عمليات الصيانة المختلفة، مشيرة إلى أن من بين أهداف المشروع تطوير أسلوب المراقبة والتحكم عن بعد بمراكز الاتصال والتحكم في المواقع المختلفة للوزارة، ويخدم المشروع مناطق مختلفة من البلاد ويعزز وصول التيار الكهربائي للمستهلكين ويزيد من سرعة وكفاءة أساليب المراقبة والاتصال والتحكم من خلال مركزية الاتصالات والمراقبة. وأشارت المصادر الى أن المشروع مدرج على ميزانية الوزارة منذ عامين إلا أنها ارتأت ضرورة طرحه خلال العام الحالي للحاجة الماسة إليه في الوقت الراهن لمواجهة الانقطاعات خاصة خلال فصل الصيف، لافتة إلى أن المشروع من المقرر أن يتضمن إنشاء وتنفيذ وإعادة تأهيل مباني الوزارة بما يشمل إنشاء بنية تحتية متكاملة وربطها بمراكز مختلفة وإعادة تأهيل المباني المركزية بما يتماشى مع البنية التحتية من أعمال مدنية وكهربائية وذلك لإيواء المعدات والأجهزة اللزمة لعمليات الربط المتكامل وأجهزة المراقبة والتحكم والاتصالات بنوعها وإنشاء بنية تحتية لربط مراكز التحكم في المواقع المختلفة للوزارة بمركز التحكم الرئيسي للوزارة وإنشاء وتنفيذ أبراج الاتصالات بجميع أنواعها وأطوالها المختلفة في مواقع الوزارة المختلفة والمناطق الإسكانية الجديدة وتزويد المراكز جميعها ببطاريات للطاقة البديلة وتركيبها بشكل دائم بكل مراكزها.

«البيئة» لسن تشريعات تتلاءم مع احتياجات إدارة النفايات الإلكترونية

أكدت الأمينة العامة للجمعية الكويتية لحماية البيئة وجدان العقاب ضرورة اجراء دراسة تقييمية شاملة لإدارة النفايات الالكترونية وسن تشريعات تتلاءم مع متطلبات ادارتها، مشيرة الى خطورة تلك النفايات على البيئة الكويتية.

وقالت العقاب في تصريح صحافي امس ان خطورة آثار النفايات الالكترونية على البيئة تكمن في احتوائها على أكثر من ألف مادة أغلبها مكونات سمية ما يستوجب تطوير الاطار القانوني بالتدوير وإعداد دليل خاص بالإدارة السليمة لها.

وأعلنت ان الجمعية قدمت رؤيتها حول الادارة البيئية المتكاملة للنفايات الالكترونية أمام مؤتمر ومعرض الكويت السادس لإدارة النفايات الذي اختتم أعماله الخميس الماضي تتضمن 42 وسيلة يمكن من خلالها التطبيق الامثل والشامل لادارة النفايات الالكترونية في البلاد.

وأضافت ان رؤية الجمعية تشمل محاور عدة لنواتج استخدام النفايات وصفاتها وأنواعها البالغة نحو 13 صنفا ويتواجد بها 12 عنصرا طبيعيا ومعدنا كما تشمل شرح الآثار السلبية لتلك النفايات.

الحرس الوطني تصدى لهجوم مسلح وأعمال شغب بمحطة الدوحة الغربية

التصويب على المهاجمين

استعداد للهجوم

استعداد للاقتحام

نفذت مديرية كتائب حماية وتأمين المنشآت في الحرس الوطني بيانا عمليا أمام محطة الدوحة الغربية لتوليد الكهرباء وتقطير المياه على التصدي لهجوم مسلح وتفتيش المركبات لضبط الأسلحة والمتفجرات، وفض أحداث شغب غير قانونية.

ونيابة عن قائد الشؤون الأمنية العميد الركن خالد شبيب راكان، أوضح آمر كتائب حماية وتأمين المنشآت العقيد الركن مسفر عبدالله مسفر ان هذا البيان يهدف الى رفع مستوى الكفاءة القتالية لدى الضباط وضباط الصف والأفراد، ضمن خطة الموسم التدريبي (2014/2013). مشيرا الى أهميته في صقل خبرات المشاركين لإتقان إجراءات التفتيش ومواجهة أي هجوم محتمل، لا قدر الله، إضافة الى اكتساب الأساليب الأمنية الحديثة في فض أحداث الشغب التي تستهدف زعزعة الاستقرار.

تفتيش مركبة باستخدام الأجهزة الحديثة

واشتمل البيان العملي وفق ما أوضح ركن أول عمليات وتدريب حماية وتأمين المنشآت الرائد فهد بادي على عدة مراحل مثل التفتيش الدقيق للمركبات باستخدام أجهزة الكشف عن المتفجرات، والقيام بعملية الإخلاء للمباني بعد تعرضها لهجوم، والثالثة الاقتحام والتعامل مع العناصر الإجرامية والقبض عليهم، فضلا عن السيطرة على أحداث الشغب وإلقاء القبض على المحرضين.

وعقب البيان، أعرب العقيد الركن مسفر مسفر عن سعادته بالمستوى الطيب الذي ظهر عليه رجال حماية المنشآت، حيث الجدية في التدريب والتفاني والإخلاص للوصول إلى أرقى المستويات.

حضر البيان العملي مدير محطة الدوحة الغربية م.سلطان العنزي، وآمر كتيبة حماية وتأمين المنشآت الثالثة بالوكالة الرائد فريج علي الفريج وعدد من ضباط الحرس الوطني.

عناصر مكافحة الشغب